اقتصاد

مصر ترفع سعر الخبز المدعم 300%

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعلنت الحكومة المصرية، أمس الأربعاء، رفع سعر رغيف الخبز المدعم إلى 20 قرشاً بدلاً من خمسة قروش، أي بنسبة زيادة 300%، اعتبارا من أول يونيو/حزيران المقبل. وقال مصدر حكومي لـ«العربي الجديد»، إنه من المتوقع أيضاً أن «توافق هيئة الدواء على تحريك أسعار الأدوية بين 25 إلى 50%، كما سيتم رفع أسعار الكهرباء والغاز والطاقة، خلال الشهر الجاري». وقال رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، إن مجلس الوزراء ناقش عددا من الملفات الهامة، ومنها منظومة الدعم والبدء في زيادة حوكمة منظومة الدعم بهدف تقليل الأعباء المالية التي تتحملها الدولة وضمان وصول الدعم لمستحقيه. وأوضح في مؤتمر صحافي، أنه «استمع لكافة الآراء، والدولة ملتزمة بوجود الدعم خاصة في السلع الأساسية التي تمس المواطن»، قائلاً: «نوجه الدعوة للحوار الوطني والخبراء لوضع خطة لكيفية التحول لمنظومة الدعم النقدي بدل العيني». وقال مدبولي إن مجلس الوزراء: «ناقش منظومة الخبز المدعم، الذي لم يتم تحريكه منذ أكثر من 30 عاماً»، موضحا أن «كلفة رغيف الخبز 125 قرشاً والدولة تبيعه بـ5 قروش فقط». ومنذ يومين قال مدبولي، في مؤتمر صحافي، إن الحكومة تعمل على خطة لتحريك أسعار الكهرباء والخبز في مصر بشكل تدريجي، بما يتناسب مع الزيادة «الرهيبة» في الأسعار، وارتفاع فاتورة الدعم بنسبة 20% إلى نحو 636 مليار جنيه (13,46 مليار دولار) في موازنة العام المالي الجديد. وأضاف مدبولي، الاثنين الماضي، أن مصر مضطرة إلى تحريك أسعار الخبز «لكن سيظل مدعوماً بصورة كبيرة». والخبز من السلع الأساسية التي تحظى بدعم كبير في مصر، أحد أكبر مستوردي القمح في العالم.

وأوضح مدبولي أن مصر ستدرس «موازنة» أسعار منتجات الوقود بنهاية عام 2025 في مسعى لتخفيف العبء المالي على الميزانية الحكومية، لكن أكد أيضاً أن «أسعار البنزين ستظل مدعومة». وشدد رئيس الوزراء المصري على ضرورة رفع أسعار رغيف الخبز على بطاقات التموين، الذي تنتج الحكومة منه نحو 100 مليار رغيف سنوياً، وتبيعه للمواطن بقيمة 0,05 جنيه للرغيف، بدعم يتجاوز 100 مليار جنيه في العام، لا سيما أن الدولة رفعت سعر توريد القمح من المزارعين إلى 2000 جنيه للإردب، بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 40 مليار جنيه سنوياً، بخلاف القمح المستورد من الخارج بالدولار.

وتباطأ التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى 32,5% في شهر إبريل/نيسان من 33,3% في شهر مارس/آذار السابق له، وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر. وعلى أساس شهري، ارتفعت الأسعار 1,1% في إبريل، مقارنة مع 1% في مارس/آذار. وتراجعت أسعار المواد الغذائية في إبريل 0,9% على أساس شهري، غير أنها ارتفعت 40,5% على أساس سنوي. وكانت الحكومة المصرية رفعت الشهر الماضي أسعار أنواع مختلفة من المحروقات في إطار التزاماتها مع صندوق النقد الدولي بتقليص الدعم لمختلف السلع والخدمات.

(جي تشاو/Getty)

اليوان العملة الرابعة في العالم

قال تقرير السياسة المالية الصينية لعام 2024، إن مرتبة الرنمينبي (اليوان) الصيني في العالم تعززت بشكل أكبر، فيما استمرت حصة الرنمينبي في عمليات التسوية العابرة للحدود واحتياطيات النقد الأجنبي في شتى أنحاء العالم في الزيادة. وأوضح التقرير أن بيانات سويفت، جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك وهي مزود عالمي لخدمات الرسائل المالية، أظهرت أن الرنمينبي احتل 4,6 في المائة من حصة المدفوعات العالمية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، ما يعد رقما قياسيا، وليتجاوز بذلك الين الياباني ليصبح العملة الرابعة الأكثر استخداما في المدفوعات حول العالم. وتم إصدار هذا التقرير من قبل معهد بي بي سي المالي التابع لجامعة تسينغهوا ومركز أبحاث السياسة المالية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية في مدينة هانغتشو.

لقطات

تعزيز التعاون بين الكويت والسعودية

بحث وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الكويتي أنور المضف، مع وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح، تعزيز التعاون الثنائي، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والاستثماري. وقال المضف، وفقاً لوكالة الأنباء الكويتية أمس الأربعاء، إنه اتفق مع وزير المالية السعودي خلال جلسة مباحثات عقب المشاركة في المنتدى الاستثماري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى على ضرورة تعزيز الاستثمار المتبادل بين البلدين. واستعرض المضف خلال اللقاء بعض المشاريع الكويتية، كميناء مبارك وجزيرة فيلكا ومشروع السكك الحديدية الخليجي.

البنك الدولي يتوقع انتعاش اقتصاد الخليج

توقع البنك الدولي انتعاش النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ليصل إلى 2,8% و4,7% في عامي 2024 و2025 على التوالي. وقال: «تبعث الآفاق الإقليمية على التفاؤل، ومن المتوقع ان يحدث انتعاش، والسبب في ذلك ليس التعافي المتوقع في إنتاج النفط فحسب، ولكن ايضا الزخم القوي للاقتصاد غير النفطي، الذي من المتوقع ان يواصل التوسع بوتيرة قوية على المدى المتوسط». وذكر في تقرير صدر أمس، ان التزام دول مجلس التعاون تنويع اقتصاداتها يسلط الضوء على نهجها الاستراتيجي لتعزيز القدرة على الصمود.

اتفاقية بين غرفتي الأردن والإسلامية للتجارة

وقعت غرفتا تجارة الأردن والإسلامية للتجارة والتنمية مذكرة تعاون في مجال التدريب وتطوير القادة، من خلال تقديم برامج تدريبية مخصصة، وذلك على هامش أعمال منتدى «استثمر في الاقتصاد الرقمي»، الذي اقيم بالمملكة. وبحسب المذكرة التي وقعها رئيس غرفة تجارة الاردن خليل الحاج توفيق، والأمين العام للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية يوسف خلاوي، يجري تصميم البرامج التدريبية لتلبية الاحتياجات التدريبية المتنوعة وتوفير التدريب اللازم للعمل العائلي، وقادة قطاعات الأعمال، وقادة القطاع الخاص، بالإضافة إلى برامج تدريبية تلبي الاحتياجات التدريبية.

ماذا تفعل بعثة صندوق النقد في القاهرة؟

مصطفى عبد السلام

خلال فترة زيارة بعثة صندوق النقد الدولي القاهرة، والتي بدأت قبل أيام، اتخذت الحكومة المصرية خطوات جريئة حتى تنتزع موافقة البعثة على بنود المرحلة الثالثة من اتفاق القرض الأخير والبالغة قيمته ثمانية مليارات دولار. من أبرز الخطوات وأخطرها قرار أمس زيادة سعر رغيف الخبز من 5 قروش إلى 20 قرشًا اعتبارًا من الأول من يونيو بزيادة 300%، وهي الخطوة الأولى من نوعها منذ نحو 30 سنة.

صحيح أن الحكومات المتعاقبة على حكم مصر ومنذ 10 سنوات دأبت على إجراء زيادات غير مباشرة على سعر رغيف الخبز عبر إنقاص وزنه بصورة متكررة، لكنها لم تقدم على زيادة السعر مباشرة وبهذه النسبة القياسية، وفي رأيي فإن قرار الزيادة الذي مهدت له السلطات بالحديث المكثف والمبالغ فيه عن تكلفة إنتاج الرغيف يعني أن الصندوق يضغط بشدة لتنفيذ هذه الخطوة كأحد الالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها مقابل تمرير المراجعة الثالثة لقرض الصندوق وصرف الشريحة الجديدة.

ومن المتوقع ألا تغادر بعثة الصندوق القاهرة إلا وقد حققت انتصارات منها إعلان الحكومة عن خفض دعم سلع أساسية ترتبط بالفقراء، وزيادة أسعارها بما فيها السلع الغذائية، وإجراء زيادات في أسعار سلع وخدمات حيوية مثل البنزين والسولار والغاز والمواصلات، وزيادة أسعار الأدوية بنسب بين 25% و50%.

والمؤكد أن البعثة لن تغادر قبل إعلان الحكومة عن موعد الزيادة الجديدة في سعر الوقود، رغم الاستقرار في أسعار النفط، علما بأن تلك الزيادة التي تخص سلعة جماهيرية قد تتم الشهر المقبل، وهي الزيادة الثانية هذا العام. كما سيتم زيادة سعر الكهرباء، مع تزويد البعثة بخطة رفع الدعم عن السلعة خلال أربع سنوات وبيعها حسب الأسعار العالمية.

أما الجائزة الكبرى لبعثة صندوق النقد فستكون من نصيب شركات النفط والغاز العالمية والتي وعدت الحكومة بسداد ربع مستحقاتها المتأخرة الأسبوع المقبل. ومن المتوقع أن يضخ البنك المركزي نحو 6 مليارات دولار من عائدات صفقة رأس الحكمة في البنوك، لتوفير النقد الأجنبي اللازم لسداد المستحقات.

الحكومة والصندوق يعملان معا وبتنسيق عال ضد فقراء مصر، ولصالح الأثرياء والمستثمرين الأجانب سواء أصحاب الأموال الساخنة أو شركات إنتاج الغاز والنفط والبنوك والقطاع المالي، فعلى المستوى الأول فإن مصر فتحت أسواقها مرة أخرى أمام الأموال الساخنة لتغترف المليارات من ميزانية تعاني من عجز قاتل، وفي الثانية فإن الصندوق ألزم الحكومة بإعطاء أولوية لسداد مستحقات الأجانب سواء شركات نفط وغاز أو غيرها.

الصين تجذب الفضة... وأضرار لمنتجي الألواح الشمسية المنافسين

بكين ـ **العربي الجديد**

توقع محللون أن ترفع الصين وارداتها من الفضة في الأسابيع المقبلة، في الوقت الذي يستفيد المتداولون من قفزة الطلب التي رفعت الأسعار في السوق العالمية. وتحتل الفضة موقعاً متميزاً بفضل استخداماتها المزدوجة بوصفها معدنا صناعيا وأصلا ماليا، فهي مادة مهمة في ألواح الطاقة الشمسية، التي تواصل الصين صناعتها بكميات كبيرة، كما أنها بديل أرخص للذهب، الذي يسجل أسعاراً قياسية بسبب الطلب الصيني. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفضة إلى أعلى مستوى لها منذ 11 عاماً، الأسبوع الماضي، اتسع الفارق بين الأسعار في الصين والأسعار العالمية بشكل أكبر، مما يشجع على توجيه مزيد من هذا المعدن إلى الصين، وقد يضغط على الإمدادات لدول أخرى، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية.

وقال دانييل غالي، محلل أول السلع في شركة «تي دي سيكيوريتيز» إن «موجة الواردات الموجهة إلى الصين ستستنزف المعروض الذي سيتجه إلى أسواق أخرى». وكانت الواردات الصينية قوية بالفعل في الأشهر الأخيرة، فقد بلغت أعلى مستوى لها منذ ثلاثة أعوام في ديسمبر/كانون الأول الماضي عند نحو 390 طناً قبل أن تتراجع، ثم قفزت مجدداً في إبريل/ نيسان إلى أكثر من 340 طناً. ويبلغ المتوسط الشهري للواردات لأجل خمسة أعوام حوالي 310 أطنان. تجاوزت العلاوة على الأسعار الفورية في شنغهاي بالصين 15% الأسبوع الماضي، وهو ما يتجاوز الضريبة التي تفرضها الصين على الواردات بنسبة 13%. وفي الوقت نفسه، تدهور مخزون الصين من المعدن بسبب استمرار الطلب القوي في قطاع الطاقة الشمسية خلال الأعوام الأخيرة. وأضاف غالي أن «الناس يلاحظون تراجع مخزون الفضة المحلي، وربما يُنظر إلى الفضة باعتبارها أرخص مقارنة بالذهب، وهو ما يمثل عرضاً جذاباً لمن يرغبون في الاستفادة من موجة ارتفاع المعادن النفيسة».

يأتي الطلب المتزايد على الفضة اللازمة لصناعة ألواح الطاقة الشمسية في الصين، في الوقت الذي تحاول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي دعم صناعاتهما في هذا المجال، لمقاومة الزحف التجاري الصيني في هذا المجال، حيث فرضت واشنطن على مدار السنوات الأخيرة قيوداً متزايدة على استيراد ألواح الطاقة الشمسية من الصين، معتبرة ذلك الطريقة المثلى لدعم المنتجين المحليين داخل البلاد، كما تشكو بروكسل من إغراق دول الاتحاد بهذه المنتجات.

متفرقات اقتصادية

اليمن: تأجير العقارات بالريال السعودي

تعز ـ **فخر العزب**

تتوسع دائرة الأزمات التي تحاصر المواطن اليمني في ظل الحرب التي تعيشها البلاد وانهيار غير مسبوق للعملة الوطنية التي وصلت إلى 1750 ريالاً مقابل الدولار و460 ريالاً مقابل الريال السعودي في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية. انهيار العملة الوطنية المستمر جعل مؤجري العقارات يلجؤون إلى فرض قيمة الإيجار بالريال السعودي، ما زاد من حجم الأعباء على المستأجرين الذين يعجزون عن الإيفاء بدفع الإيجارات التي تفوق دخلهم الشهري في ظل صرف رواتبهم - في حال صرفها - بالريال اليمني، حيث بات متوسط راتب الموظف الحكومي شهرياً يساوي 150 ريالاً سعودياً، أو 40 دولاراً فقط. ومع بدء الحرب في البلاد، بدأ المؤجرون في مدينة عدن يفرض إيجار العقارات بالريال السعودي، مع تدهور سعر الريال اليمني، لتنتقل هذه الظاهرة إلى المدن اليمنية الأخرى وأبرزها تعز وصنعاء. موظف حكومي، أشرف سلطان، قال لـ«العربي الجديد» «أنا أعمل موظفاً في وزارة الإدارة المحلية بعدن، وكنت قد استأجرت شقة في عدن في العام 2019 وفوجئت بأن صاحب الشقة اشترط تأجيرها بالريال السعودي، حيث قيمة الإيجار 700 ريال سعودي، كان المبلغ حينها يساوي 80 ألف ريال يمني، ورغم أن المبلغ مرتفع إلا أنه كان متاحاً توفيره حينها». يضيف سلطان: «غير أن سعر العملة انهار بشكل متسارع ليصل سعر الصرف إلى 460 ريالاً يمنياً مقابل الريال السعودي، وصارت الـ 700 ريال سعودي تساوي 320 ألف ريال، وهو مبلغ يزيد عن راتبي بستة أضعاف، ما اضطرني لتسليم الشقة لصاحبها، واضطررت للسكن في غرفة تابعة لأحد الأصدقاء». أمام هذه المشكلة بادرت مجموعة من الناشطين في مدينة تعز وسط البلاد لتشكيل اللجنة التحضيرية لجمعية حماية المستأجر، والتقوا مع قيادة السلطة المحلية بالمحافظة لمناقشة قضية زيادة الإيجارات، والإجراءات المقترحة لتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. وتطرقت اللجنة إلى الزيادات المجحفة لإيجارات الشقق وكثرة دعاوى الإخلاء من قبل المؤجرين للاحتيال برفع الإيجارات، وإجبار المستأجرين على دفع زيادات كبيرة أو إخلاء الشقق في ظل ظروف استثنائية، وعدم وجود زيادة في المرتبات والأجور، مما يترتب عليه تضرر الكثير من المستأجرين لصالح المؤجرين. وعلى الرغم من أن الجهات الحكومية حاولت وضع بعض المعالجات عبر إصدار قرارات تلزم المؤجرين بعدم رفع الإيجار، وتأجير عقاراتهم بالعملة الوطنية، إلا أن هذه القرارات ظلت حبراً على ورق، في ظل عجز السلطات الحكومية عن إلزام المؤجرين بها. وكان محافظ تعز، نبيل شمسان، قد أصدر مطلع فبراير/ شباط الماضي قراراً بشأن ضبط إيجارات العقارات السكنية والتجارية في المحافظة، وإخضاع جميع التعاملات وعقود الإيجارات بالعملة المحلية (الريال)، ونص القرار على منع استحداث أو فرض أية زيادة في الإيجارات السكنية العقارية، وأن تظل عقود الإيجار سارية المفعول كما كانت عليه.

مواطنة يسير ببيت مياه متضررة من الحرب في مدينة تعز (أحمد الباشا/فرانس برس)

سياحة تونس تعاني من نقص العمالة

كشفت دراسة سابقة أجرتها وزارة التكوين المهني والتشغيل في تونس عن نقص اليد العاملة في قطاع السياحة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

قبل أربع سنوات كان الشاب سفيان الأخضر يعمل في قطاع الخدمات السياحية مشرفاً على المطعم في فندق وهو الحاصل على شهادة تدريب في مجال المطاعم من مدرسة تدريب خاصة في القطاع الفندقي.

اشتغل الأخضر بحسب روايته لـ«العربي الجديد» لمدة خمس سنوات في القطاع الفندقي بجزيرة جربة السياحية بمقتضى عقود عمل غير دائمة، قبل أن يقرر إنهاء تجربته بالعمل في القطاع السياحي والبحث عن الأمان الوظيفي في قطاع أكثر استقراراً. يقول المتحدث إنه اتخذ هذا القرار عقب تجربة بطالة قاسية عاشها إبان جائحة كورونا، حيث تم تسريح عدد كبير من عمال الفنادق نتيجة الغلق.

بعد انقضاء فترة الحجر الصحي واستعادة صناعة السياحة لعافيتها يؤكد الأخضر أنه تلقى عروض شغل عديدة في نزل (فنادق) المنطقة السياحية بجزيرة جربة، لكنه كان حينها قد انطلق في تجربة عمل جديدة وفتح محل بقالة ليقطع نهائيا مع العمل في اختصاصه السياحي الذي يعتبر أنه وظيفة «غير آمنة». ويعد الأخضر واحدا من آلاف العاملين في القطاع السياحي الذين اختاروا التوجه نحو العمل في قطاعات أخرى بحثاً عن الاستقرار لشغلي والمالي. غير أن قطاع السياحة الذي أجبرته الأزمات على تسريح عماله بات يواجه نقص العمالة المختصة التي تعد واحدا من مقومات جودة الخدمة الفندقية. يؤكد مهنيو السياحة أن العمالة المتخصصة في القطاع السياحي تتراجع بشكل لافت نتيجة موجات الهجرة الكبيرة التي شهدتها تونس واستقطاب أسواق خارجية لهذا الصنف من اليد العاملة عقب جائحة كورونا. يقول عضو الجامعة التونسية لوكالات الأسفار والسياحة ظافر لطيف، إن القطاع السياحي فقد ما لا يقل عن 30 بالمائة من اليد العاملة المختصة ما بعد الجائحة الصحية، حيث أجبرت البطالة التي امتدت على موسمين الموظفين إلى البحث عن بدائل شغل دائمة. ويرى لطيّف أن من نقاط ضعف السياحة التونسية أنها قطاع شديد التأثر بالعوامل الخارجية التي تؤدي إلى تراجع قدرته التوظيفية وتضطر المشغلين إلى تسريح العمال أو إحالتهم على البطالة الفنية. وأشار عضو جامعة وكالات الأسفار والسياحة إلى أهمية التدرج نحو نموذج سياحي مستدام متنوّع يضمن استمرارية مواطن الشغل وتأهيلها والاشتغال على الجودة، ومن أبرز هذه البدائل السياحة الريفية التي يمكن أن تمتد خارج النطاق الجغرافي التقليدي القطاع المركز على الشريط الساحلي للبلاد.

ويعتقد لطيّف أن تنويع المنتج السياحي وتوسعة نطاقه الجغرافي سيساعد على القضاء على هشاشة القطاع وتحسين قدرته التشغيلية كما ونوعا، مشددا على أهمية الاستثمار في اليد العاملة السياحية عنصرا أساسيا للجودة.

كشفت دراسة سابقة أجرتها وزارة التكوين المهني والتشغيل في تونس عن نقص اليد العاملة في قطاع السياحة. وحسب استبيان موجه إلى المؤسسات السياحية، تبيّن أن الاقتصاد المحلّي بحاجة إلى 4 آلاف موطن شغل مؤكد في 80 مؤسسة من بين إجمالي 900 مؤسسة سياحية.

> الاقتصاد المحلّي بحاجة إلى 4 آلاف موطن شغل مؤكد

تحقيق

ساحت حالة من القلق في الشارع المصري نتيجة تلميحات رسمية حول رفع أسعار الكهرباء وخبز الفقراء، خلال الفترة المقبلة، ويأتي ذلك وسط معاناة من انقطاع التيار لمدة تزيد عن ساعتين يومياً، للصيف الثاني على التوالي، وفي هذا الإطار دعت الحكومة المواطنين إلى حوار مجتمعي، للاختيار بين حلين كلاهما مرّ، إما استمرار أزمة كهرباء خانقة تؤرق المستهلكين، أو قبولهم ارتفاع قيمة الفواتير بمعدلات تصل إلى الضعف، كما تتجه الحكومة نحو رفع سعر الخبز والوقود

المصريون أمام تقنين الكهرباء أو مضاعفة فاتورتها

القاهرة ـ **عادل صبري**

وسط معاناة من انقطاع التيار الكهربائي لمدة تزيد عن ساعتين يومياً، للصيف الثاني على التوالي، دعت الحكومة المصرية المواطنين إلى حوار مجتمعي، للاختيار بين حلين كلاهما مرّ، إما استمرار أزمة كهرباء خانقة تؤرق المستهلكين ومواصلة تقنينها وقطعها بضع ساعات يومياً، أو قبولهم ارتفاع سعر الكهرباء بمعدلات تصل إلى الضعف. تخطط الحكومة لرفع الأسعار، وفقا لاتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولي، بنفذ بدءاً من يوليو/ تموز المقبل، يقضي بأن تتوقف الدولة عن دعم قطاع الطاقة بشقيها الكهرباء والمحروقات وتخفيض دعم الخبز وتحويل الدعم العيني للسلع إلى دعم نقدي. ويحدد بيان الحكومة للبرلمان أن الدعم المستهدف لسعر الغاز والسولار والبنزين خلال العام المالي المقبل 154,5 مليار جنيه لدعم المواد البترولية، و134,2 مليار جنيه للسلع التموينية، بينما تعمل الكهرباء بنظام «الدعم التبادلي» بين المستهلكين، بما يزيل عن الموازنة العامة أعباء مالية عن بيع الكهرباء للجمهور. تظهر تقارير وزارة الكهرباء، ارتفاعا هائلا في ديون القطاع، تصل قيمتها إلى نحو 32 مليار دولار، من جراء إقامة مشروعات التوليد والشبكات، بقروض مرتفعة التكلفة. وقد فوجئ المواطن بوضع الرئيس عبد الفتاح السيسي، المستهلكين الست الماضي، بين خيارين، إما أن تواصل الحكومة سياساتها المتبعة منذ عامين، بقطع التيار الكهربائي لمدد تتراوح بين ساعتين وثلاث ساعات يومياً، أو أن يكون ثمن الكهرباء ثلاثة أضعاف السعر الحالي، مستدركا بأن الدولة لا تريد أن تصل بالأسعار إلى هذا المستوى، إلا أن وزارة الكهرباء تواجه مشكلة في توفير البترول والطاقة بسعر يفوق ثمن ما تحصل عليه نظير الخدمة. وقال السيسي، يوم السبت الماضي إن تكلفة إنتاج رغيف الخبز على الدولة هي 1,25 جنيه، ومخصصات دعمه في الموازنة العامة نحو 130 مليار جنيه، بينما تظهر أرقام الموازنة الجديدة للعام 2024/ 2025 أن تكلفة دعم الخبز لا تتجاوز 90,75 مليار جنيه، بتكلفة 0,94 جنيه لكل رغيف خبز مدعوم على البطاقات التموينية. (الدولار = 47 جنيهاً تقريباً). ويأتي ذلك في إطار إعلان الحكومة عن دراستها رفع أسعار الكهرباء وخبز الفقراء تدريجيا خلال الفترة المقبلة.

أزمة الكهرباء

وفي استطلاع قامت به «العربي الجديد»، رصدت حالة من الغضب بين المستهلكين من جراء انتشار الدعوة الرسمية، حيث يخشون أن تدفع أسعار الكهرباء إلى موجات غلاء جديدة، بينما ينتظرون من الحكومة أن تساعدهم على خفض أسعار السلع. ويرفض العاملون في قطاع الزراعة المساس بسعر الكهرباء والمحروقات التي رفعت تكلفة المنتجات الزراعية بنحو 50% خلال أربعة أشهر، بينما ساهمت في عدم هبوط أسعار اللحوم والدواجن، مع توقع الناس تراجعها لتوافر الدولار لمستوردي الأعلاف والأدوية من الخارج. ورغم تباين مواقف المستهلكين بقطاع الصناعة، إلا أن دفعهم للاختيار بين استمرار أزمة انقطاع الكهرباء أو ارتفاع الأسعار ادهش الجميع. يذكر عضو لجنة الصناعة بجمعية رجال الأعمال المصريين، احمد غراب، أن أسعار الكهرباء في مصر ما زالت أرخص من الدول المجاورة والمنافسة لها بالمنطقة، مؤكدا أن هذه الميزة ترفع من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما أن الحكومة لا تقطع التيار الكهربائي عن المناطق الصناعية والمصانع عالية الاستهلاك. ويعتبر غراب أن الزيادة المقترحة في سعر الكهرباء انعكاس مباشر لقرارات التعويم المتكررة للجنيه، وأن انخفاض قيمة العملة أدى إلى عجز بإيرادات شركات الكهرباء وارتفاع تكلفة الغاز والوقود المستوردين من الخارج. كما يؤكد غراب لـ«العربي الجديد» أن الحكومة استثمرت أموالاً طائلة لإقامة محطات التوليد وتطوير شبكات التوزيع، بما حسّن من قدرتها على مواجهة احتياجات المستهلكين وخاصة المناطق الصناعية، بينما تصاعدت أزمة الغاز الطبيعي، فلم يعد يكفي لتشغيل المحطات فحسب، بل المصانع التي تعتمد عليه عنصراً رئيسياً في الإنتاج، مثل شركات البتروكيميائيات والأسمدة والحديد والإسمنت.

خيارات كلاهما مرّ

يبيّن خبير اقتصاديات الطاقة والبرلماني السابق، محمد فؤاد، أن وضع المستهلكين بين خيارين كلاهما مرّ، إما برفع السعر أو قطع التيار عنهم، بتجاهل وجود حلول كثيرة يمكن بحثها دون أن تظل الدولة عالقة في النفق المظلم. وفي السياق، يشير فؤاد إلى أن حقول الغاز المحلية تنتج نحو 4,2 مليارات قدم مكعبة يومياً، بينما يصل الاستهلاك في حده الأقصى خلال فصل الصيف، إلى 6,2 مليارات قدم مكعبة، وطبقا لاتفاق مسبق طويل الأجل، مع إسرائيل نستورد منها مليار قدم مكعبة، ما يعني وجود عجز يومي في حدود مليار قدم مكعبة. ويضيف فؤاد لـ«العربي الجديد» أن أرقام الإنتاج والاستهلاك واضحة تماما أمام الحكومة وكبار المسؤولين منذ العام الماضي، مع ذلك لم تتحرك الحكومة لحل أزمة نقص الوقود إلا الشهر الماضي، بما يجعل مواجهة الأزمة عالية الكلفة. يوضّح فؤاد أن الحكومة أجلت شراء الغاز الرخيص بسعر أجل والآن مجبرة على الدفع الفوري لعمليات الشراء بسعر مرتفع، مشيرا إلى أن الفرق في قيمة تكلفة الشراء الآجل والفوري يصل إلى نحو مليار دولار، وهو نفس المبلغ الذي كانت ستدفعه الحكومة لتدبير احتياجاتها من الغاز لمواجهة أزمة الوقود مبكرا. هذا ويذكر فؤاد أن الحكومة كانت تعلم حجم المشكلة منذ تسعة أشهر، في وقت كان لديها فائض أولي بالموازنة العامة 2023/ 2024، قدّره وزير المالية محمد معيط بنحو 416 مليار جنيه، مؤكدا في تصريحاته أن الحكومة في حاجة لتدبير 3,6 مليارات دولار لشراء الغاز والوقود اللازمين لمواجهة انقطاعات التيار، بما يعادل 162 مليار جنيه، تمثل 38% فقط من إجمالي الفائض.

يؤكد الخبير الاقتصادي أن الحكومة كانت لديها خيارات عديدة، من بينها قطع الكهرباء لمواجهة العجز في الغاز أو تعظيم الموارد لشركات الكهرباء، برفع سعر الشرائح العليا للمستهلكين بالقطاعات المنزلية والتجارية، مشيرا إلى أن الدولة لا تدعم الكهرباء منذ سنوات، وإنما تجري «دعما تداوليا» حيث تتحمل الفئة الأكثر استهلاكا قيمة العجز في سداد الفواتير، الذي تحصل عليه الفئات الأدنى من قيم الاستهلاك. ويتابع أن رفع السعر بنسبة 50% للشرائح العليا سيمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها تجاه الفقراء ولن يضر هذه الفئة من ذوي الدخل المرتفع، لافتا إلى أن ما تقترحه السلطة من حوار مجتمعي حول مواجهة الأزمة، بعد استفحالها بمثابة «بكاء على اللبن المسكوب»، لأن المكاشفة المطلوبة كانت تتطلب التفكير في تخطيها منذ عام، بما يساهم في حلها، وتخطي البكائيات التي تختزل الضعف الإداري واتباع سياسة «كله تمام» في حل جذري لأزمة متراكمة. ويطالب النائب السابق بأن يكون الحوار حول الأزمة صريحا وكاشفا لأبعادها، ووضع حلول من خارج صندوق السلطة، عبر حوار جدي، يراعي مصالح الفقراء وقطاعي الصناعة والزراعة، ودمج وزارتي البترول والكهرباء في كيان واحد، لضبط الأرقام المتضاربة بين الجهتين حول كميات الإنتاج والاستهلاك للغاز والوقود وتكلفة تشغيل المحطات وتوليد الكهرباء للمستهلكين.

خسائر فادحة للصناعة

بدوره، يشدد عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات، محمد البهي، على خطورة قطع الكهرباء عن أية مشروعات إنتاجية، واللجوء إلى رفع الأسعار لمواجهة أزمة تكبد الصناعة خسائر فادحة، بالإضافة إلى ما تتحمله الشركات من تكلفة نتيجة الحرب على غزة، واضطراب حركة الشحن في البحر الأحمر وسلاسل التوريد، مع ارتفاع التكلفة بسبب زيادة سعر الدولار، والجمارك ومستلزمات الإنتاج. يقول البهي لـ«العربي الجديد» إن قطع التيار عن أفران مصانع الحديد أو الزجاج يحدث كوارث، ويسبب ارتباكا بالتشغيل وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مقترحا عدم المساس باسعار الكهرباء للصناعات التي تعتبر الكهرباء عنصرا أساسيا في مكونات منتجاتها، بينما يمكن تحريكها بنسبة معقولة في الصناعات التي تمثل الكهرباء بها ما بين 2 و5% فقط، حيث يسهل ترحيل الزيادة بالتكلفة على بقية مدخلات السلعة وعدم نقل أثرها التضخمي للأسواق والمستهلكين.

بيع الأصول والقروض

يبدي البهي دهشته من حصر المواطنين بين خيارين سيئين، في وقت تمكنت الحكومة من تدبير ما بين 50 و60 مليار دولار، من القروض وصحة بيع مدينة رأس الحكمة، بما يعني قدرتها على توفير الدولار لشراء الوقود اللازم لتشغيل محطات التوليد التي تزيد قدرات التوليد بها عن حاجة البلاد. ويشير إلى أن استمرار أزمة انقطاع التيار يضع أمام المواطنين علامة استفهام، حول جدوى المشروعات الكهربائية التي أقيمت، مطالبا بأن تعلن الحكومة كيف ستنفق القروض وعوائد البيع التي تحصّلت عليها بالدولار أخيرا، وما هي الحلول الإبداعية التي تمتلكها للخروج من النفق المظلم الذي وضعت الاقتصاد به خلال السنوات الماضية؟ كذلك يلفت البهي إلى أن اضطراب حركة الملاحة والشحن بالبحر الأحمر يمكن أن يحول مصر إلى مركز إنتاجي تبادلي بين الشرق والغرب، وتوليد فرص هائلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يتطلب يقظة الحكومة لحل أزمة الكهرباء، التي تعتبر أسعارها والقدرة على توفيرها من أهم عناصر الجذب للصناعات الثقيلة والمتوسطة. أما خبير الطاقة المتجدة، عادل السماحي، فيتوقف عند أهمية اهتمام الحكومة بتشجيع مشروعات الطاقة الشمسية، بما يسهل على المواطنين الاعتماد عليها في إنارة المنازل والمراكز التجارية والأماكن العامة، لتخفيف الضغط عن الشبكة الكهربائية الموحدة، مبينا أن تخفيف رسوم الجمارك على معدات الطاقة المتجددة، وتوعية المواطنين باستخدامها، أفضل من وضع المواطنين بين خيارين كلاهما مرّ، أو دفعهم إلى حل مشكلة بمفردهم دون أن تكون لهم القدرة أو السبيل الذي يساعدهم على حل الأزمة. وكان رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي قد قال في تصريحات صحافية، أخيراً، إن قطع التيار لمدة ساعتين يوميا يوفر 300 مليون دولار شهريا تحتاجها الدولة لشراء الغاز الطبيعي والمازوت من الخارج أو الشركات الدولية المشاركة في إنتاج النفط والغاز محليا. تعاقدت الحكومة على شراء شحنتي غاز مسال تصلان بداية الشهر المقبل، لتعويض الزيادة في العجز بشبكة الغازات المصرية، وزيادة استهلاك الطاقة خلال ذروة الاستهلاك صيفا. وفقد حقل ظهر شمال بورسعيد ثلثي طاقته الإنتاجية، نهاية 2022، متأثرا بسوء التشغيل ودخول مياه في أنابيب الضخ للغاز. ويمثل هذا الحقل 40% من قدرات الإنتاج بشبكة الغاز التي تساهم في توليد 70% من إنتاج محطات التوليد وتشغيل المصانع والمنازل ومحطات غاز السيارات بأنحاء البلاد.

على صعيد متصل، تسعى شركات الكهرباء إلى تجميع خمسة مليارات جنيه لدفعها إلى وزارة البترول خلال شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب، علاوة على الفاتورة الشهرية لاستهلاك الوقود، بما يدفعها إلى شن حملات مكثفة على المواطنين لتحصيل فواتير الاستهلاك وإجبارهم على تركيب عدادات مسبوقة الدفع.

فواتير الاستهلاك

تعترف وزارة الكهرباء بأن فاتورة استهلاك الغاز والوقود بمحطات التوليد شهريا لوزارة البترول وتحصيل متأخرات فواتير الاستهلاك بالجهات الحكومية أصبحا من أهم التحديات التي تواجه شركات إنتاج الكهرباء، بينما ترتفع معدلات التحصيل من القطاع الخاص لأكثر من 95%. وقد أدى ارتفاع أسعار الكهرباء إلى زيادة بمعدلات سرقة التيار الكهربائي، خاصة بالمناطق الشعبية والنائية، والصناعية المنتشرة بين العشوائيات. يقدر وزير الكهرباء محمد شاكر، في تصريحات صحافية، قيمة السرقات والفقد في شبكات التوزيع بنحو 30 مليار جنيه سنويا، تستلزم تكليف جيش هائل من الموظفين وضباط الشرطة، للعمل على الحد منه، دون جدوى. ودفعت أسعار الكهرباء إلى زيادة هائلة بأسعار السلع الأساسية بالأسواق، حيث بلغ التضخم مستوى قياسيا على أساس سنوي بنسبة 38% في سبتمبر/ أيلول 2023، متأثرة بتراجع العملة والزيادة المستمرة بأسعار الكهرباء والوقود. في غضون ذلك، شكل خفض سعر العملة صدمة للمستثمرين الذين تأثروا بزيادة تكلفة التشغيل، ويحاولون الفكاك من ركود عميق مستمر منذ ثلاث سنوات، بواكب تراجع الطلب من المستهلكين غير القادرين على الشراء والمجبرين على ترشيد الاستهلاك بكل مناحي الحياة. وسبق للبنك المركزي المصري أن خفّض قيمة الجنيه بنحو 40% مقابل الدولار، مارس/ آذار الماضي، مقابل اتفاق مع صندوق النقد الدولي يمنح الحكومة قروضا واستثمارات من الصندوق ومؤسسات التمويل الدولية والإمارات تبلغ نحو 57 مليار دولار. يقضي الاتفاق بوضع خريطة طريق واضحة للخروج من الأزمة الاقتصادية الطاحنة، تشمل رفع أسعار الكهرباء والمحروقات، وخفض النفقات والاستثمارات الحكومية خلال العام المالي 2024/ 2025. يسير الاتفاق في اتجاهين متضادين، حيث يستهدف خفض معدلات التضخم المرتفعة من 32,5% حاليا إلى أقل من 20%، نهاية العام الجاري، بينما تساهم زيادة الكهرباء والمحروقات في تسخين موجات التضخم، لتشمل السلع والخدمات كافة.

> الحكومة ستتوقف عن دعم الطاقة بشقيها الكهرباء والمحروقات وتخفيض دعم الخبز

في احد احياء القاهرة في 27 يوليو 2023 (خالد الدسوقي/فرانس برس)

تنقطع الكهرباء لساعات في طقس حار جدا، المنية (دايفيد دريفر/Getty)

23,2% الانخفاض في عجز الميزان التجاري

تراجعت قيمة عجز الميزان التجاري في مصر لتبلغ 2,37 مليار دولار خلال شهر مارس/ آذار 2024، مقابل 3,09 مليارات دولار للشهر نفسه من العام السابق، بنسبة انخفاض قدرها 23,2%. وذكر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الحكومي أمس الأربعاء، أن قيمة الصادرات تراجعت بنسبة 10,9%، حيث بلغت 3,57 مليارات دولار خلال مارس الماضي، مقابل 4 مليارات دولار للشهر نفسه من العام السابق. وانخفضت قيمة الواردات بنسبة 16,2%، حيث بلغت 5,94 مليارات دولار خلال مارس 2024، مقابل 7,09 مليارات دولار للشهر نفسه من العام السابق، لانخفاض قيمة واردات بعض السلع، وأهمها الأدوية.

مؤشرات الأسواق

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأربعاء، منخفضة بضغط تراجع خمسة قطاعات. وتراجع المؤشر العام بنسبة 1,04%، فاقداً 97,83 نقطة عن مستوى أول من أمس الثلاثاء. أثر على الجلسة تراجع خمسة قطاعات، على رأسها التأمين، بواقع 2,37%، بينما ارتفع قطاعا النقل والبضائع والخدمات الاستهلاكية بـ0,33% و0,32% على الترتيب. زادت السيولة إلى 497,28 مليون ريال، مقابل 398,11 مليون ريال أول من أمس، وارتفعت أحجام التداول عند 163,08 مليون سهم، مقارنة بـ105,44 ملايين سهم في الجلسة السابقة. وتم تنفيذ 18,85 ألف صفقة، مقابل 17,36 ألف صفقة أول من أمس. ومن بين 51 سهماً نشطاً، تقدم سهم «العامة» تراجعات الأسهم البالغ عددها 45 سهماً بـ9,95%، بينما ارتفعت أسعار خمسة أسهم، على رأسها «مخازن» بـ1,77%. وجاء سهم «قامكو» المتراجع 1,30% في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 23,96 مليون سهم. وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 74,77 مليون ريال.

الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات أمس، مع تصدر سهم بيت التمويل الكويتي (بيتك) نشاط التداولات. ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,19%، ونما «العام» بـ0,13%، وزاد المؤشر الرئيسي 50 بـ0,04%، بينما انخفض «الرئيسي» بنحو 0,18%، عن مستوى أول من أمس. سجلت بورصة الكويت تداولات في تلك الأثناء، بقيمة 45,52 مليون دينار، وزعت على 173,96 مليون سهم، بتنفيذ 15,35 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاعاً بسبعة قطاعات، على رأسها صناعية بـ0,83%، بينما تراجعت خمسة قطاعات أخرى، في مقدمتها السلع الاستهلاكية، بـ2,80%، واستقر قطاع الرعاية الصحية. ومن بين 51 سهماً مرتفعاً تصدر سهم «تنظيف» القائمة الخضراء بـ4,63%، بينما جاء «يونيكاب» على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 58 سهماً بنحو 9,27%، واستقرت أسعار 14 سهماً. وجاء سهم «بيتك» المرتفع 0,14% على رأس نشاط التداولات بحجم بلغ 13,47 مليون سهم، وسيولة بقيمة 9,88 ملايين دينار.

السعودية

شهد سهم البنك الأهلي السعودي ارتفاعاً ملحوظاً خلال جلسة أمس، ليتصدر ارتفاعات سوق الأسهم السعودية مسجلاً أعلى مكاسب يناير/ كانون الثاني الماضي، وصعد السهم 5,45%، بعد ظهر أمس، وهي أعلى مكاسب للسهم منذ جلسة الرابع من يناير 2024، مضيفا 1,80 ريال إلى رصيده، صعد بها إلى مستوى 34,80 ريالاً. وبلغت كمية التداول على السهم في تلك اللحظات 7,9 ملايين سهم، بلغت قيمتها 270,13 مليون ريال، حل بها ثانيا في قائمة الأسهم النشطة من حيث القيمة. وجاء المؤشر العام للسوق السعودي باللون الأخضر في هذه الأثناء بارتفاع نسبته 0,37%، بمكاسب بلغت 42,83 نقطة.

مال وسياسة

يتسع التذمر في إسرائيل من ارتفاع فاتورة الحرب على الاقتصاد، واستمرار إعفاء اليهود المتشددين (الحريديم) من الخدمة العسكرية الإلزامية، على حساب فئات المجتمع الآخرين، ما دعا «منتدى الأعمال» الذي يضم أباطرة المال إلى التحذير من «خطر داهم»

اقتصاد إسرائيل في خطر

اتساع أزمة إعفاء الحريديم من التجنيد: أباطرة المال يتذمرون

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يشعر أباطرة المال في إسرائيل بخطر داهم جراء استمرار الحرب على قطاع غزة، التي تدنو من شهرها التاسع، وبقاء مئات الآلاف الموظفين والعمال على جبهات القتال، بينما يجري إعفاء اليهود المتشددين (الحريديم) من الخدمة العسكرية الإلزامية، ما أثار سخطاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية من عدم توزيع الأعباء وتصاعد كلفة بقاء جنود الاحتياط في الخدمة لأشهر طويلة.

وحذر «منتدى الأعمال» الإسرائيلي، الذي يضم أكثر من 200 من رؤساء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين في البنوك وكبريات الشركات وأكثرها تأثيراً في الاقتصاد من «خطر داهم للاقتصاد»، وقال المنتدى في بيان، أمس الأربعاء، وفق صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية إنه «في هذا الوقت العصيب الذي تمر به دولة إسرائيل، حيث ندرك جميعاً كل يوم أن التحدي الأمني والسياسي أكبر بكثير مما كنا نعتقد، نناشد السلطات الإسرائيلية، بمن في ذلك أعضاء الكنيست، لتحديد المساواة الحقيقية في العبء». وندد باستمرار إعفاء «الحريديم» من الخدمة العسكرية، وفق مقترح تبناه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قبل أكثر من عام لاسترضاء المتشددين دينياً.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يحذر فيها «منتدى الأعمال» من تداعيات إعفاء المتشددين من التجنيد الإلزامي وإنما سبق أن وجه في مارس/آذار الماضي انتقادات حادة إلى نية الحكومة حينها رفع سن الإعفاء من التجنيد لليهود المتشددين، مشدداً على أن ذلك يفكك النسيج الاجتماعي في إسرائيل. ويشكل اليهود المتشددون 13% من سكان إسرائيل، وهي نسبة من المتوقع أن تزيد إلى 19% عام 2035 بسبب ارتفاع معدلات المواليد بينهم. ويقول خبراء الاقتصاد إن إعفاءهم من التجنيد يبقي بعضهم في المعاهد اللاهوتية بلا داع وخارج القوة العاملة أيضا، بينما تسببت الحرب على غزة في استدعاء أكثر من 300 ألف للانضمام إلى الجيش كجنود احتياط وهو ما تسبب في أزمة واضحة في سوق العمل. ولطالما وجه منتدى الأعمال رسائل تحذيرية من السياسات الاقتصادية الإسرائيلية في أعقاب الحرب المستمرة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لا سيما ما يتعلق بانفلات العجز في الموازنة العامة وارتفاع الديون وتداعيات ذلك على التصنيف الائتماني لإسرائيل، وهو بالفعل ما حدث من خفض وكالتي «ستاندرد آند بورز» في إبريل/نيسان و«موديز» في فبراير/ شباط الماضي التصنيف الائتماني لإسرائيل مع نظرة مستقبلية سلبية.

وجاء في بيان المنتدى أنه «في هذا الوقت العصيب الذي تمر به إسرائيل، حيث ندرك جميعاً أن التحدي الأمني والسياسي أكبر بكثير مما كنا نعتقد، نناشد السلطات الإسرائيلية، بمن في ذلك أعضاء الكنيست، لتحقيق المساواة الحقيقية في العبء». وأضاف كبار مسؤولي الإقتصاد أن «قوة أي منظمة، وبالتأكيد قوة أي بلد، تعتمد على تماسك الناس والتزامهم بتحقيق الأهداف المشتركة. تحمل العبء شرط ضروري لقدرة إسرائيل على التعامل مع التحديات غير المسبوقة التي تواجهها». وتابع: «باعتبارنا رؤساء شركات خدم العديد من أفرادها ويخدمون في الاحتياط لفترات طويلة ومكثفة، فإننا قلقون من الإضرار بقوة الاقتصاد الإسرائيلي لعدم توسيع دائرة الأشخاص الواقعين تحت العبء».

وأشار منتدى الأعمال إلى أن بنك إسرائيل المركزي أصدر قبل نحو شهرين تقريره السنوي الذي استعرض فيه التحديات التي يواجهها الاقتصاد، وشدد فيه على الحاجة الملحة للمساواة في العبء الأمني، ما يستدعي تجنيد اليهود المتشددين من أجل تقليل الأضرار على الاقتصاد في ظل تمديد الخدمة النظامية والاحتياطية. ويلزم القانون الإسرائيلي المواطنين، ما عدا العرب، الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً بالتجنيد الإلزامي مدة 24 شهراً للنساء، و32 شهراً للرجال، في حين يُعفى الحريديم من التجنيد منذ تأسيس دولة الاحتلال عام 1948. وقال رؤساء أكبر مؤسسة اقتصادية: «نتفق على أن كل قاعدة يجب أن يكون لها استثناءات، وهناك مجال لإيجاد صيغة محدودة للغاية للاستثناءات الفردية، ولكن القاعدة يجب أن تكون خدمة وتقاسم العبء المصمم لضمان قدرتنا على الاستمرار. نحن نستثمر ونعمل بجد من أجل التكامل المتساوي لجميع أجزاء المجتمع في التجارية ونوظف عملاً من جميع أطياف المجتمع الإسرائيلي، ومن واجبكم بصفتكم مسؤولين منتخبين القيام بنفس الشيء والعمل على الفور على أن تشارك جميع أجزاء المجتمع الإسرائيلي على قدم المساواة في الواجب الأسمى تجاه أمنها ومستقبل إسرائيل». وكشف تحقيق أجرته صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية الإسرائيلية أخيراً عن «تذمر حاد» يسود أوساط جنود الاحتياط جراء طول مدة الخدمة. وحذر هؤلاء الجنود من أن هذا الأمر يمثل استنزافاً لهم، لافتين إلى أنه تسبب في مشكلات نفسية وزوجية وأخرى طاولت حياتهم العملية. وأشارت الصحيفة إلى أن طول مدة الخدمة في الجيش كانت له انعكاسات سلبية على التكلفة تمديد الخدمة للجنود النظاميين، لافتا إلى أنه «يمكن أن تصل فروق التكلفة إلى أكثر من مليار شيكل (270 مليون دولار) في تمديد الخدمة في شهر واحد». وأشارت البيانات إلى أن متوسط تكلفة جندي الاحتياط تصل إلى 48 ألف شيكل شهرياً مقابل 27 ألفاً للجندي النظامي. وبالنسبة للنساء، فإن متوسط تكلفة المجندة الاحتياطية تبلغ 32 ألف شيكل، بينما تبلغ للمجندات النظاميات 21 ألفاً شهرياً.

وكانت حكومة نتنياهو مررت قراراً في يونيو/ حزيران 2023، يأمر الجيش الإسرائيلي بعدم تجنيد طلاب المعاهد الدينية الحريدية لتسعة أشهر، حتى تقوم بصياغة قانون جديد، وانقضت فاعلية القرار بنهاية مارس/ آذار الماضي، لكن لم يتم البت في الأمر. وتعد مشاركة «الحريديم» في الجيش من أكثر المواضيع حساسية وإثارة للتوتر في إسرائيل، إذ يعارض العلمانيون إعفاء اليهود المتدينين من التجنيد. بينما للأحزاب الدينية اليهودية ثقل في الحكومة حيث من شأن انسحابها أن يسقط الحكومة حتماً، لذلك يسعى نتنياهو في سياساته لإرضائها.

ومنذ سنوات هناك محاولات متكررة لسن قانون لتجنيد المتدينين لكن يجرى تأجيله، وأحد الشروط التي وضعها حزبا شاس ويهودوت هتوراه على نتنياهو للانضمام إلى الحكومة هو منع سن قانون كهذا. ولحزبي يهودوت هتوراه وشاس 18 مقعداً في الكنيست من أصل 64 صوتاً داعماً للحكومة الحالية. ويلزم الحصول على ثقة 61 عضو كنيست على الأقل من أجل ضمان بقاء الحكومة، ما يشير إلى التأثير المحتمل لمغادرة الأحزاب الدينية للحكومة.

ولم تكن الشركات الإنتاجية والخدمية والمؤسسات المالية المنضوية تحت «منتدى الأعمال» وحدها التي تحذر من تداعيات بقاء مئات الآلاف ضمن صفوف الاحتياط بالجيش، وإنما حذر أيضا 130 من كبار الاقتصاديين الإسرائيليين من زيادة عبء جنود الاحتياط ومواصلة إعفاء المتشددين من التجنيد. وبحسب رسالة للاقتصاديين إلى الحكومة، وفق موقع «غلوبس» الإسرائيلي، مساء الثلاثاء، فإنه «إذا استمر الاتجاه الحالي، فإن العديد من أولئك الذين يتحملون العبء الاقتصادي والأمني سيفضلون الهجرة من إسرائيل، وسيكون الأشخاص الأكثر تعليماً ومهارة على وجه التحديد أول من يغادر، وسيكون السكان الذين سيبقون أقل إنتاجية، وسيزداد العبء على من تبقى منهم، الأمر الذي سيؤدي إلى حلقة مفرغة سلبية من الهجرة والتدهور».

وأضافوا أن «دوامة الانهيار هذه ستضر بشكل خاص بالقطاع الحريدي، الذي يعتمد على التمويل العام الذي تقدمه الدولة». وحذر الموقعون على الرسالة من أنه «بمجرد أن يستنتج السكان الذين يتحملون العبء المالي، أن دولة إسرائيل قد شرعت في مسار لا رجعة فيه، فإن الانهيار سيأتي».

يهود متشددون يتظاهرون خارج سجن بالقرب من مدينة حيفا بعد اعتقال شاب رفض التجنيد، 9 ديسمبر 2013 (فرانس برس)

جنود الاحتياط كلفوا إسرائيل 8,17 مليارات دولار في سبعة أشهر فقط

التي يواجهها الاقتصاد، وشدد فيه على الحاجة الملحة للمساواة في العبء الأمني، ما يستدعي تجنيد اليهود المتشددين من أجل تقليل الأضرار على الاقتصاد في ظل تمديد الخدمة النظامية والاحتياطية. ويلزم القانون الإسرائيلي المواطنين، ما عدا العرب، الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً بالتجنيد الإلزامي مدة 24 شهراً للنساء، و32 شهراً للرجال، في حين يُعفى الحريديم من التجنيد منذ تأسيس دولة الاحتلال عام 1948. وقال رؤساء أكبر مؤسسة اقتصادية: «نتفق على أن كل قاعدة يجب أن يكون لها استثناءات، وهناك مجال لإيجاد صيغة محدودة للغاية للاستثناءات الفردية، ولكن القاعدة يجب أن تكون خدمة وتقاسم العبء المصمم لضمان قدرتنا على الاستمرار. نحن نستثمر ونعمل بجد من أجل التكامل المتساوي لجميع أجزاء المجتمع في التجارية ونوظف عملاً من جميع أطياف المجتمع الإسرائيلي، ومن واجبكم بصفتكم مسؤولين منتخبين القيام بنفس الشيء والعمل على الفور على أن تشارك جميع أجزاء المجتمع الإسرائيلي على قدم المساواة في الواجب الأسمى تجاه أمنها ومستقبل إسرائيل». وكشف تحقيق أجرته صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية الإسرائيلية أخيراً عن «تذمر حاد» يسود أوساط جنود الاحتياط جراء طول مدة الخدمة. وحذر هؤلاء الجنود من أن هذا الأمر يمثل استنزافاً لهم، لافتين إلى أنه تسبب في مشكلات نفسية وزوجية وأخرى طاولت حياتهم العملية. وأشارت الصحيفة إلى أن طول مدة الخدمة في الجيش كانت له انعكاسات سلبية على التكلفة تمديد الخدمة للجنود النظاميين، لافتا إلى أنه «يمكن أن تصل فروق التكلفة إلى أكثر من مليار شيكل (270 مليون دولار) في تمديد الخدمة في شهر واحد». وأشارت البيانات إلى أن متوسط تكلفة جندي الاحتياط تصل إلى 48 ألف شيكل شهرياً مقابل 27 ألفاً للجندي النظامي. وبالنسبة للنساء، فإن متوسط تكلفة المجندة الاحتياطية تبلغ 32 ألف شيكل، بينما تبلغ للمجندات النظاميات 21 ألفاً شهرياً.

وكانت حكومة نتنياهو مررت قراراً في يونيو/ حزيران 2023، يأمر الجيش الإسرائيلي بعدم تجنيد طلاب المعاهد الدينية الحريدية لتسعة أشهر، حتى تقوم بصياغة قانون جديد، وانقضت فاعلية القرار بنهاية مارس/ آذار الماضي، لكن لم يتم البت في الأمر. وتعد مشاركة «الحريديم» في الجيش من أكثر المواضيع حساسية وإثارة للتوتر في إسرائيل، إذ يعارض العلمانيون إعفاء اليهود المتدينين من التجنيد. بينما للأحزاب الدينية اليهودية ثقل في الحكومة حيث من شأن انسحابها أن يسقط الحكومة حتماً، لذلك يسعى نتنياهو في سياساته لإرضائها.

ومنذ سنوات هناك محاولات متكررة لسن قانون لتجنيد المتدينين لكن يجرى تأجيله، وأحد الشروط التي وضعها حزبا شاس ويهودوت هتوراه على نتنياهو للانضمام إلى الحكومة هو منع سن قانون كهذا. ولحزبي يهودوت هتوراه وشاس 18 مقعداً في الكنيست من أصل 64 صوتاً داعماً للحكومة الحالية. ويلزم الحصول على ثقة 61 عضو كنيست على الأقل من أجل ضمان بقاء الحكومة، ما يشير إلى التأثير المحتمل لمغادرة الأحزاب الدينية للحكومة.

ولم تكن الشركات الإنتاجية والخدمية والمؤسسات المالية المنضوية تحت «منتدى الأعمال» وحدها التي تحذر من تداعيات بقاء مئات الآلاف ضمن صفوف الاحتياط بالجيش، وإنما حذر أيضا 130 من كبار الاقتصاديين الإسرائيليين من زيادة عبء جنود الاحتياط ومواصلة إعفاء المتشددين من التجنيد. وبحسب رسالة للاقتصاديين إلى الحكومة، وفق موقع «غلوبس» الإسرائيلي، مساء الثلاثاء، فإنه «إذا استمر الاتجاه الحالي، فإن العديد من أولئك الذين يتحملون العبء الاقتصادي والأمني سيفضلون الهجرة من إسرائيل، وسيكون الأشخاص الأكثر تعليماً ومهارة على وجه التحديد أول من يغادر، وسيكون السكان الذين سيبقون أقل إنتاجية، وسيزداد العبء على من تبقى منهم، الأمر الذي سيؤدي إلى حلقة مفرغة سلبية من الهجرة والتدهور».

وأضافوا أن «دوامة الانهيار هذه ستضر بشكل خاص بالقطاع الحريدي، الذي يعتمد على التمويل العام الذي تقدمه الدولة». وحذر الموقعون على الرسالة من أنه «بمجرد أن يستنتج السكان الذين يتحملون العبء المالي، أن دولة إسرائيل قد شرعت في مسار لا رجعة فيه، فإن الانهيار سيأتي».

12,9 ألف دولار لجندي الاحتياط شهرياً

نشر كبير الاقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية شموئيل ابرامسون، في مارس/آذار الماضي، تحليلا يوضح الاختلافات والتكلفة التي يتحملها الاقتصاد بين تمديد الخدمة الاحتياطية وتمديد الخدمة العادية. وأوضح ابرامسون أنه «يمكن أن تصل فروق التكلفة إلى أكثر من مليار شيكل (270 مليون دولار) في تمديد الخدمة في شهر واحد». وفق البيانات فإن متوسط تكلفة جندي الاحتياط تصل إلى 48 ألف شيكل (12,97 ألف دولار) شهريا مقابل 27 ألفا للجندي النظامي.

البريطانيون يخشون تغييرات اقتصادية بعد الانتخابات

متسوق في متجر شمال بريطانيا، 24 فبراير 2022 (Getty)

يخشى البريطانيون من سياسات تقشفية في ظل وضع مالي بالغ الصعوبة، ما يحتم على الحكومة المقبلة التي ستأتي بها انتخابات الرابع من يوليو/تموز إجراء تغييرات اقتصادية ضرورية

لندن ـ **كاتيا يوسف**

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية البريطانية في الرابع من يوليو/تموز، يعيش البريطانيون في ترقب لما قد تفرزه هذه الانتخابات من تغييرات تؤثر بشكل مباشر على أوضاعهم المعيشية، حيث تتجه الأنظار إلى السياسات الاقتصادية والمالية التي قد تنتهجها الحكومة القادمة، سواء بقي حزب المحافظين في الحكم أو فاز حزب العمال بالأغلبية. ويحاول الحزبان استقطاب الناخبين بوعود تتعلق بتعزيز نظام المعاش (التقاعد) وخفض الضرائب، إلا أن الواقع المالي للبلاد التي تقرب فيها الديون من 100% من الناتج المحلي الإجمالي، يجعل الكثير من الوعود مجرد حبر على ورق وبعيدة عن التحقق على أرض الواقع. وأيا كان الفائز، فسيكون محاصرا بتلال من الديون وأسعار الفائدة المرتفعة ومعدل نمو منخفض. وتعد حالة الاقتصاد، القضية الأهم بالنسبة لمعظم الناخبين اليوم، وفقاً لاستطلاعات الرأي، في أعقاب أزمة تكلفة المعيشة والتضخم القياسي، الذي وصل في ذروته عند 11,1% في عام 2022 قبل أن يتباطأ أخيراً. كما تعد الخدمة الصحية الوطنية، وهي نظام الرعاية الصحية الممول من الدولة، والذي يوفر رعاية مجانية في جميع أنحاء البلاد، أولوية قصوى أخرى بالنسبة للناخبين، وفقاً للاستطلاعات. وشهدت البلاد عقداً من التقشف المالي الذي بدأ في عهد رئيس الوزراء الأسبق ديفيد كاميرون بعد الأزمة المالية العالمية عام 2009، ما جعل الخدمات العامة تعاني من نقص شديد في التمويل، وتواجه نقصاً مزمناً في عدد الموظفين. وبما أن معاش الدولة التقاعدي قد يكون ورقة مساومة لأي من الطرفين، تعهّد كل من «المحافظين» و«العمال» بزيادة المدفوعات بمتوسط نمو الأجور أو التضخم، أو 2,5% سنوياً، وفق أيهما أعلى. وتأتي الوعود بإجراء إصلاحات اقتصادية وتحسين الخدمات والظروف المعيشية عبر خفض التضخم، في وقت يزعم الحزبان أن خطط الطرف الآخر غير قابلة للتنفيذ.

تواصلت «العربي الجديد»، مع كامل الحواش، الأكاديمي والمرشّح للانتخابات النيابية عن دائرة في مدينة برمنغهام وسط البلاد، لاستطلاع توقّعاته في حال فوز أي من الحزبين الرئيسيين. وقال الحواش إن السياسة المالية لحزب المحافظين لن تتغير بشكل جذري إلا في حالة حدوث نمو اقتصادي ملموس. وأشار إلى أن سياسات الحزب المتعلقة بالرفاهية وإعانة الطفل سبقتي كما هي، حيث تشمل حالياً إعانة لطفلين فقط في العائلة. وفي ما يخص الضرائب، أشار إلى أن حزب المحافظين عادة يتعهد بتخفيض الضرائب كجزء من برنامجه الانتخابي، مع ذلك قد يرغمه الوضع المالي الحالي في البلد على الابتعاد عن هذا التلزام. لكنه أضاف أن الحزب قد يلجأ إلى تحفيز الناخب من خلال تخفيض الضرائب بطريقة أو بأخرى خلال هذه الفترة، مع أن ذلك يحدث عادة في نوفمبر/تشرين الثاني قبل إعلان الميزانية.

وفي ما يتعلّق بالسياسات التجارية، أكد الحواش أن سياسة البضائع المستوردة من أوروبا والمصدرة إليها، لن تشهد تغييرات كبيرة في حال استمرار حزب المحافظين في الحكم. وتطرق أيضاً إلى موضوع معاش التقاعد الحكومي، موضحاً أن حزب المحافظين يلتزم بما يعرف بـ«القفل الثلاثي»، وهذا يعني أن المعاشات التقاعدية ستزداد سنوياً إما بنسبة التضخم، أو نسبة نمو الأجور، أو بنسبة 2,5%، أيهما أعلى.

وبالنسبة لحزب العمال، ذكر حواش أن الحزب يتوخى الحذر في الالتزام بالعديد من الوعود الانتخابية، وأشار إلى أن الحزب يركز على إمكانية الإنفاق على الخدمات العامة، نظراً للحاجة الماسة إليها، في ظل الوضع المادي الصعب للمجالس المحلية بعد تخفيض الدعم الحكومي. كمثال، ذكر حواش أن مدينة برمنغهام تواجه الإفلاس تقريباً، مما دفع البلدية إلى رفع سعر ضريبة البلدية لمدة عامين والبدء في تقليص الخدمات المقدمة. أما بالنسبة للتعامل مع البيئة والمناخ، فقد ألغى حزب العمال التزامه السابق بالإنفاق الكبير على هذه الملفات. ومع ذلك، أكد الحواش أن هذا لا يعني أن الحزب لن ينفق على البيئة، بل سيفعل ذلك ولكن بميزانية أقل مما كان متوقعاً في السابق.

> وعود من المحافظين والعمال بإجراء إصلاحات اقتصادية وتحسين الخدمات

مكاسب النفط تصعد بالروبل الروسي

موسكو ـ **رامي القليوبي**

سجل الروبل الروسي أعلى مستوى له في نحو أربعة أشهر هذا الأسبوع، بدعم من أن مكاسب أسعار النفط وتوقعات رفع أسعار الفائدة، ليضع حدا لموجة التراجع خلال الفترة السابقة، باستقراره عند نحو 89 روبلاً للدولار. وأصدر المصرف المركزي الروسي مؤخراً إشارات بشأن إمكانية الإبقاء على السياسات النقدية المشددة وحتى رفع سعر الفائدة الأساسية من مستواها المرتفع أصلا والبالغ حاليا 16%. وقال مارك غويخمان المحلل في الأكاديمية المالية «كابيتال سكيلز» في حديث لـ«العربي الجديد»: «على مدى الأيام الأخيرة، واصل الروبل تعافيه، وسط تراجع سعر صرف الدولار إلى أدنى مستوى له منذ يناير/كانون الثاني الماضي. ومن بين العوامل التي دعمت العملة الروسية فترة تحصيل الضرائب التي يدفعها المصدرون، وتلميح المصرف المركزي بإمكانية رفع سعر الفائدة الأساسية إلى 17%، مما سيزيد عوائد الودائع بالروبل». وبلغت غويخمان أيضا إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية من نحو 80,5 إلى 82 دولاراً للبرميل، وسط ترقب نتائج اجتماع أوبك+ المرتقب في الثاني من يونيو/حزيران المقبل، وما إذا كان سيتمخض عنه خفض الإنتاج. وكان البكسي زابوتكين نائب رئيسة المصرف المركزي الروسي، قد لمح في الأسبوع الماضي، إلى أن المصرف قد يرفع سعر الفائدة هذا العام بدلاً من الحفاظ على مستواها الحالي، قائلا: «أعتقد أن السيناريو البديل سينظر فيه بموضوعية في اجتماع يونيو/حزيران». ومع ذلك، يقر غويخمان بأن العوامل المذكورة

المصرف المركزي يلمح إلى إمكانية رفع سعر الفائدة الأساسية إلى 17%

لها مفعول قصير الأجل، مضيفا أن «هناك عوامل طويلة الأجل تعزز احتمال تراجع الروبل، بما فيها الانخفاض النسبي لعوائد التصدير والصعوبات المتعلقة بالتحويلات وضرورة زيادة عوائد خزانة الدولة عبر إضعاف الروبل»، متوقعا عودة سعر صرف الدولار إلى أكثر من 90 روبلاً مرة أخرى. وكانت وحدة البحوث الاستثمارية «سبير سبب» التابعة لأكبر مصرف روسي «سبيربنك» قد رجحت هي الأخرى في بداية مايو/أيار الجاري، ارتفاعا لسعر صرف الدولار إلى 95 روبلاً، إذ لم يتوقع خبراؤها زيادة هامة لعرض العملة من قبل المصدرين الروس ومزيداً من تعافي الروبل. وعلاوة على ذلك، توقع الخبراء أن نشاط الشركات الروسية في شراء الأصول من المستثمرين الأجانب لم يزداد، مما سيؤدي إلى زيادة تدريجية للطلب على العملة الأجنبية في الفترة المقبلة.

وعملت الحكومة الروسية على إلزام المصدرين ببيع عوائدهم بالعملة الصعبة، حيث أعلن مجلس الوزراء في نهاية إبريل/نيسان الماضي، عن تمديد البيع الإلزامي للعملة الصعبة لكبار المصدرين لمدة سنة كاملة، قائلاً إن «القرار سيسهم في الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة وصمود سوق المال الروسية». وتقررت زيادة المهلة لإيداع العوائد بالعملة الصعبة في الحسابات من 90 يوماً إلى 120 يوماً من تاريخ تسليم السلع والوفاء بالأعمال وتقديم الخدمات بموجب العقود التجارية الخارجية. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، كان يتعين على المصدرين إيداع ما لا يقل عن 80% من عوائدهم في الحسابات داخل روسيا، وبيع 90% من هذه المبالغ. وكان من المقرر أن ينتهي مفعول الإجراء في 30 إبريل/نيسان الجاري، لكن القرار الحكومي يمدده حتى 30 إبريل 2025.

مكتب صرافة في موسكو، 19 مايو 2023 (Getty)

رؤية

ما تبعات طوفان الأقصى؟

جواد العناني

حضرتُ منتدى الجزيرة السنوي الذي عقد بالدوحة يومي 25 و26 مايو/أيار 2024 ونظمه مركز الجزيرة للدراسات التابع لشبكة الجزيرة الإخبارية تحت عنوان «تحولات الشرق الأوسط بعد طوفان الأقصى». وفيما يلي أفكار من ذلك اللقاء الغني. إن معظم اقتباسات الكتّاب والأدباء والمؤثرين عن موضوع الفرص تتلخص في النظرة إليها على أنها إما أنها محتملة الضياع، وإما أنها قابلة للتحقق. فالكاتب البرازيلي باولو كويلو PAULO COELHO يقول «كم ضيعت من الفرص لأنني كنت خائفاً أن تضيع مني». وهي نظرة حذرة، بينما يقول لنا الكاتب الأميركي نابوليون هيل: «قد تكون فرصتك الكبرى في المكان الذي أنت فيه الآن». وكان لي أستاذ اقتصاد درسني التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة وفاز بجائزة نوبل على تطويره للأبحاث التي تسأل السؤال الذي طرحه المؤرخ الإنجليزي إدوارد جيبون: كيف سيتغير التاريخ لو أن أنف كليوبترا كان أطول ببوصلة واحدة». أما أستاذي المدعو دوغلاس نورث فقد طرح سؤالاً: هل كانت الولايات المتحدة ستحقق معدلات النمو التي حققتها في القرن التاسع عشر بدون سكك الحديد؟ وسؤالي الافتراضي المغاير للحدث التاريخي اليوم هو: لو أن حركات المقاومة في غزة كانت تعلم بالقتل والدمار الذي جرى، فهل كانت ستقوم بهجوم طوفان الأقصى يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2023، والذي مضى عليه حتى الآن أكثر من 235 يوماً؟ ما تزال معركة إنهاء الحرب بين مد وجزر والراعي الأميركي الذي فقد ثقة العرب ما يزال واقفاً على بوابة «الحل»، ولكنه لا يأخذ الموقف المطلوب منه، والتأييد العالمي الكبير للفلسطينيين لم يرق بعد إلى الكتلة الحرجة المطلوبة لإيقافها، والدماء، ما تزال تسيل، والخراب لا ينفك مستمراً، والغموض سيد الموقف.

لقد أتت حملة «طوفان الأقصى» بعدما أصبحت عدة دول عربية فاقدة لأهليتها منذ الربيع العربي وهي سورية واليمن وليبيا، ودول تعرضت لحروب داخلية وانقسامات فرقتها قبل الربيع العربي، وهي الصومال والعراق، ودول شهدت تقلبات قاسية مثل مصر وتونس، ودول استطاعت أن تتماسك في وجه الأعاصير وهي دول الخليج والأردن والمغرب، ودول عانت الأمرّين منذ الربيع العربي وهي فلسطين بمكونيها في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الحصار عام 2006، والسودان، ودول لا ندري عنها الكثير ولا نذكرها في إعلامنا وهي جزر القمر والصومال. وهنالك دولتان ما تزالان تكبحان لتحسين اقتصاديهما رغم الاختلاف الكبير في أسلوبهما وهما المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية.

وقد حصلت كل هذه الأحداث خلال الفترة التي نما فيها اقتصاد دول الجوار مثل تركيا، وقويت إيران نفوذاً في المنطقة، وقاربت على إنتاج قنبلة نووية، واستُخدمت مصدرَ تهديد لدول الجوار، وأشعلت الفتنة على أساس مذهبي. ورغم انشغال إسرائيل بحروب مستمرة ضد غزة (ستة حروب منذ العام 2006)، واحتكاكات مع حزب الله، وداخل سورية والعراق حققت تطبيعاً مع بعض الدول العربية منحها مكانة أكبر لدى الدول الغربية، وأعطاها الفرصة لتتقارب مع الصين والهند، خاصة الأخيرة، وجعلت اعتماديتها لدى الدول الغربية أقوى.

وقد ظهرت علامات الثقة لدى الإسرائيليين وتحولت بوصلة التطرف لتحتل مساحات واسعة لدى باقي الفئات والأحزاب الإسرائيلية. ورأينا أن النظرة النفعية والانتهازية قد أقنعت كثيراً من أصحاب المواقف اليسارية والوسطية أن تقبل بحكم المتطرفين لأن «وصفتهم» في التوسع الاستعماري داخل الأرض المحتلة، والتوسع الإقليمي والدولي حتى في الوطن العربي تُخرس المعارضين للتطرف وتجعلهم أكثر قبولاً وتسامحاً، وبعضهم حتى أكثر انخراطاً في الاتجاهات اليمينية الصهيونية العنصرية. وبعد خمسة انتخابات تشريعية خلال أربع سنوات في إسرائيل استقر الأمر على تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة بأكثرية مريحة، واحتوى الأحزاب الدينية المتطرفة داخل حكومته، متذرعاً بهم وبتهديداتهم لكي يحافظ على التطرف من دون أن يخسر مؤيدين من الوسط واليسار. ومن غير أن يغضب اليمين المتطرف إلى حد التضحية بحكومته، خاصة أن استقالته سوف تعني الحكم عليه بالسجن. أما الحقيقة التي يجب ألا ننساها هو أنه سُمح له بالدخول في انتخابات كل مرة مع تأجيل محاكمته وإدانته، لأن الشعب الإسرائيلي في معظم مكوناته كان يريده أن ينجح. والسؤال الافتراضي الذي يجب أن نطرحه الآن: ماذا لو لم تحصل عملية طوفان الأقصى؟ هل سيكون وضع القدس والأماكن المقدسة أفضل، أم أننا نسينا أحداث القدس في الشيخ جراح، وسلوان، وباب المغاربة، وداخل حرم المسجد نفسه وباحاته ومحاولات فرض الأحكام الإسرائيلية عليه؟ وماذا عن محاولات الاستيطان في كل من الضفة الغربية وحتى داخل النقب؟ وماذا عن ضم الجولان، والسعي من بعدها إلى ضم وادي الأردن ومنطقة البحر الميت؟ حملة طوفان الأقصى ذكرت الإسرائيليين بأن على الجانب الآخر مناضلين ومحاربين عن الحق وأنهم إن أرادوا فالله يريد، وهو فعّال لما يريد. ولكن هل كان بالإمكان التنبؤ بردة فعل الجانب الإسرائيلي بهذا القدر من العدوانية والإجرام؟ وهل كان من المفروض ألا نقدر مدى التأييد الذي سيظهر من أولئك المستفيدين من وجودها؟ ولكن في المقابل، فإن صمود الأهل وانفتاح الإعلام وفعاليته، والثبات على الأرض رغم الأسى والضنى والضنك جلب لهم تعاطف كثير من الناس في كل القارات الخمس، بمقدار لم يتوقعه الإسرائيليون أنفسهم. من الواضح أن كثيراً من المؤرخين والمحللين السياسيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع يقولون إن إسرائيل بدون داعميها ليست إلا «نمراً من ورق»، وإنها كباقي الغزاة معرضة للهزيمة.

والأسئلة الصعبة التي تواجهها إسرائيل مستقبلاً هي ما يلي:

1- امتزاز الثقة بأن قوتها العسكرية مهما تفوقت تكنولوجياً فإنها قابلة للهزيمة.

2- ثقة إسرائيل في جيشها ودفاعاتها قد تدنت إلى حد يثير التساؤل الكبير: هل تستطيع إسرائيل في المرة القادمة أن تصمد سنة مثلاً في حرب دامية؟

3- إسرائيل قد تكون قادرة على دخول أراض عربية، ولكن هل ستكون قادرة على البقاء، فيها؟

4- مصدر التفوق الأساسي لإسرائيل هو الطيران والجو. ولكن هل بالإمكان تجاوز هذه العقبة؟

5- لا أحد من أهل فلسطين يريد الخروج من فلسطين، ولا أحد من الدول العربية سيسمح بدخول اللاجئين الفلسطينيين إليه.

6- أعداد كبيرة من الإسرائيليين سيفكرون في الهجرة، وهي مفتوحة أمامهم في كثير من دول العالم.

7- إن قدرتهم على تقليص الدور القوي لمؤيدي القضية الفلسطينية أو تحجيم القضية أو تغييبها لم يعد ممكناً.

8- قادة إسرائيل سيبقون يتابعون بقلق شديد قرارات محكمتي العدل الدولية والجنايات الدولية.

9- الاعتراف بالدولة الفلسطينية بات قاب قوسين أو أدنى، وستجد الولايات المتحدة وإنكلترا نفسيهما وحيدتين في ميدان الاستنكاف عن الاعتراف بواقع أن فلسطين صارت دولة وحكومة معترفاً بها، وينطبق عليها ميثاق الأمم المتحدة بصفتها عضواً كاملاً، خاصة أن الأيام التي كانت تصدر فيها الولايات المتحدة قرارات من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع كما حصل في أوائل تسعينيات القرن الماضي ضد العراق قد ولت إلى غير رجعة.

10- مصالح أميركا والغرب يجب أن تتنافس مع مصالح الدول العظمى الأخرى كالصين وروسيا والهند للحصول على مزايا ومشروعات وتجارة مع الشرق الأوسط كله.

هذا غيض من فيض والسؤال الذي يبقى: هل سيسمح العرب بضياع الفرصة السانحة لإحقاق الحق الفلسطيني وقد أثبت الفلسطينيون أنهم يقاومون المحتل الغاصب عسكرياً وأمنياً وإعلامياً وفكرياً وجغرافياً وديمغرافياً وثقافياً في كل الميادين والجبهات والمنتديات؟ أم أننا مقبلون بعد الحرب على معركة دبلوماسية شرسة لن تقل أهمية في نتائجها عن الحرب العسكرية الدائرة؟